أعرب عن أمله في تطبيق البديل الإستراتيجي الذي يبحثه المجلس ليطبق على جميع الجهات

الصالح : لا نقبل التفاوض في ظل الإضراب وأجدد الدعوة لنقابة العاملين في التأمينات للعودة لطاولة المفاوضات

■ الزلزلة : نريد الموافقة على اتفاقية صندوق النقد لأن وجود هذا المركز بالكويت يعد إضافة كبيرة

الروضان في لحظة تفكير

الطريجي اثناء القاء كلمته

■ الخرينج : نحن نثق بوزير الصحة وإنجازاته التي لاحظنا أخيرا وإن كان هناك سلبيات

■ هناك اكثر من جهة تأخذ الكوادر نفسها ولا يمكن التعامل مع المؤسسة بمعزل عن الجهات الاخرى

■ لا يوجد مخالفات قانونية حول مسألة الصرف على مركز صندوق النقد بالكويت والقرار للمجلس

هذه الاتفاقية ذكر ان هذا المركز تم انشاؤه وصرفت عليه مبالغ بشكل مخالف للقانون وعلى ضوء ذلك كلف المجلس الحكومة لاعداد تقرير حول هذه المخالفات ان وجدت وتقديمها للمجلس خلال فترة شهر واحب ان انوه ان التقرير الحكومي تم انجازه وقدم للجنة وبما يؤكد عدم وجود اي مخالفات قانونية حول هذه الاتفاقية علما بان هذا المركز يعد من الاهمية بمكان من الناحية الاقتصادية لذا نرجو الموافقة على الاتفاقية.

مقرر لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حمدان العازمي: نحن خلال مذكرتين لم نوافق على هذه الاتفاقية ان بدء في تنفيذ ما قبل موافقة المجلس وصدورها بقانون والحكومة منذ سنتين تصرف وقد صرفت من المبلغ المخصص لهذا المركز 4 ملايين دينار والمبلغ المخصص له 9 ملايين وهذا الصرف دون غطاء قانوني. ومنذ سنتين وهي تصرف على المركز فالمصلحة البلد نحن نقول لا يجوز ما يحدث ونحن نتمنى من الاخوة النواب رفض هذه الاتفاقية لعدم وجود الغطاء القانوني ناهيك عن الملاحظات الواردة عن الصرف فيه علما بان المتدربين فيه يبلغ عددهم 1000 والكويتيين منهم 172.

وزير المالية انس الصالح: الميزانية الحكومية فندت تفنيد واضح مسالة الصرف حول هذا المركز ونحن في المذكرة الحكومية اكدنا ان هذا المركز تم الحصول عليه بعد منافسة مع دول عدة وهذا بعد سابع مركز على مستوى العالم وهو هام جدا علما بان لا يوجد اي مخالفة قانونية حول مسالة الصرف لهذا المركز ويبقى القرار للمجلس وان رفض فان المركز ن وجوده سينتهي.

النائب د. يوسف الزلزلة: نحن نريد الموافقة على هذه الاتفاقية لان وجود هذا المركز بالكويت يعد اضافة كبيرة من حيث التاثير الدولي والدول تتصارع وتدفع الاموال حتى يكون عندهم مثل هذا المركز وبهذا الحجم نعلم ان هناك اخطاء ارتكبت من الحكومة لكنها ليست مبرر لرفض هذا المكسب.

مقرر اللجنة الخارجية حمدان العازمي: نحن لا نختلف على المركز لمن الاجراء الحكومي مخالف للدستور، وهي خالفت المادة 71 وهذا ما لا نقبل فيه لكويتيين من العاملين في المركز 4.

وزير المالية انس الصالح: من الواضح ان الاخ مقرر اللجنة لم يقرأ المذكرة الحكومية.. والعازمي يقاطع لا قرأته.. الوزير يعقب ان اتحداك قرأتها واذ قرأتها قول لي ما هو مكتوب بالصفحة الاخيرة منها. الرئيس القائم: تقرير اللجنة انتهى بعدم الموافقة على الاتفاقية والآن التصويت للمجلس ومن يصوت بالموافقة يعني موافقة على تقرير اللجنة ومن لا يوافق على تقرير اللجنة يعني بانه موافق على الاتفاقية.

ثم انتقل المجلس للتصويت نداء بالاسم على تقرير اللجنة الخارجية والقاضي برفض قانون اتفاقية مذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وصندوق النقد الدولي والقاضي بإنشاء البنك في منطقة الشرق الاوسط.

لم يوافق المجلس في محاولته الاولى على تقرير لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية والرافض لاقرار اتفاقية مذكرة التفاهم بعد ان رفض التقرير 31 وايده 13 من اصل الحضور 44... بالتالي وافق المجلس على مذكرة التفاهم «الاتفاقية».

النائب صالح عاشور: للعلم اصل رفض اللجنة للاتفاقية ليس للاتفاقية بذاتها لكننا نصر على الحكومة ان لا تكرر مخالفتها للمادة 70 من الدستور والامر الاخر حتى اتفاقية جنيف تنص بوضوح على أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد اخطار دولة الكويت لصندوق النقد الدولي بانها استوفت جميع الخيارات ثم ان عدد الكويتين 4 رغم تكفل الكويت بـ 9 ملايين دينار وهذه لابد ان تؤخذ بعين الاعتبار. وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله: اشاطر الاخ صالح عاشور فيما ذهب إليه حول التاخير في العمل بالاتفاقية وكذلك بعض ملاحظاته، ونحن سعيدين بالدور الرقابي الذي قام به مجلس الامة وتصحيح الخطا الذي وقعنا به دون قصد ونحن سنتدارك هذا الخطا إن شاء الله.

ثم انتقل المجلس للتصويت على المداولة الثانية وبعد استثناء التصويت عليها عن تقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن قانون اتفاقية مذكرة التفاهم بين حكومة الكويت وصندوق النقد الدولي بما يقضي بإنشاء مركز في البلاد.. «رفض المجلس تقرير اللجنة وبالتالي وافق على اتفاقية مذكرة التفاهم بعد ان رفض تقرير اللجنة 30 نائبا ووافق عليه 12 نائبا من اصل الحضور 42 .. تمت الموافقة على الاتفاقية وإحالتها للحكومة».

انتقل المجلس لتقرير لجنة الشؤون الصحية البرلمانية حول اقتراح التامين الصحي للمتقاعدين.

النائب عادل الخرافي: نحن نتمنى ان يرتقي هذا القانون بالخدمات الصحية وانا متفائل خيرا بوزير الصحة الحالي لاكثر من سبب واليوم المواطن يعاني في الخدمات الصحية والرعاية ضعيفة فيما التعداد يزداد ونحن نتمنى ان يدعم هذا القانون الرعاية الصحية للمواطن الكويتي وهناك ناس اصحاء دخلوا المستشفيات وخرجوا منها مرضى وهذا يؤكد وجود مشكلة بالرعاية الصحية رغم الجهود المبذولة.

النائب خليل الصالح: احد اسباب عدم رضى المواطن عن وزارة الصحة هو الزحام الذي دفع المواطنين للقطاع الخاص والتامين الصحي جزء من تصحيح مصار تطوير القطاع الصحي والرعاية الصحية، كما انه يعتبر انجاز لهذا المجلس وهو لم يأتي من فراغ لولا جهود النواب وفريق اللجنة الصحية وكذلك الحكومة وهذه قيمة مضافة للمجلس ولهذه الدورة. النائب صالح عاشور: نحن لدينا ثقة كبيرة بوزير الصحة والخطوات التي يقوم بها هي خطوات اصلاحية جذرية لكنها طويلة المدى ونتمنى ان لا تتوقف في حال تغير وزير الصحة، المفترض بنا ان لا نبقى كل تبعات العلاج للحالة الصحية على القطاع الخاص ويجب ان نرتقي بالقاع العام والمشكلة فيها ليس بالخدمات ولا الكفاءات ولكن هناك زحام وضغط طبير على الخدمات الصحية بالقطاع الحكومي. يوسف الزلزلة: قانون جيد ورائع، ضربة حجر في وجه وحلق كل من يدعي ان المجلس يجب ان يحل والحكومة تقال . اقوله اقعد في بيتك لـ 2017 يمكن تنجح او ما تنجح لما ترشح نفسك مرة ثانية، هناك من يعتمد تنفيذ المشاريع حتى يؤكد ان وضع الكويت مزبط وان بعض المسؤولين يجب ان يضعوا ذلك في اعتبارهم.

عبدالله الطريجي: انا احد مقدمي هذا الاقتراح واشكر اللجنة ووزير الصحة، المواطن الكويتي فقد الثقة في المستشفيات ونحن كنواب نواجه مشكلة العلاج بالخارج، وهو حق لهم لانهم لا يرون علاجا مناسبا في ديرتهم، والتامين الصحي لابد ان يقر منذ سنوات طويلة وكل تاخيرة فيها خيرة، وانجاز هذا القانون انجاز للمجلس الحالي والتعاون مع الحكومة واتمنى من الوزير البدء في تطوير مستشفياتنا ومستوصفاتنا.

عبدالله التميمي: نامل ان يعم التامين الصحي على جميع المواطنين، وأداة كمن يغرس بذرة في ارض غير صالحة للزراعة، والمتقاعدون سوف يتجهون الى المستشفيات الخاصة وربما يعانون من الطابور لان «الخاصة» ربما لا تستوعب الاعداد وربما لا نجد في «الخاصة» المعدات الكاملة لان هناك حالات تحال الى المستشفيات الحكومية، اذا الحل في تطوير الرعاية الصحية في المرافق الصحية الحكومية ولنجهز مستشفى جابر ليصبح صرحا عالميا. عدنان عبد الصمد: قانون جيد وكنا نامل ان يشمل الجميع، وهناك مشكلات لشركات التامين الخاصة بالوافدين، ولماذا يؤخذ على الوافد رسوم الاشعة وغيرها، لان هناك 50 دينارا دفعت، ويجب معالجة جميع السلبيات التي جاءت بتامين الوافدين. ووفقا للميزانيات لم تبخل الحكومة يوما على الرعاية الصحية ونحن نزخر بالكفاءات ويجب اعادة الثقة بالخدمات الصحية وقادرين على توفير رعاية صحية افضل من تايلند ودول الخليج، المرحوم يعقوب يهبهاني تبرع بمليونين دينار والى الآن معطل لماذا كل هذا التعطيل. خليل عبدالله: هناك جانب علمي مفقود نحن بحاجة الى منظور صحي جديد، هل باستطاعة المستشفيات الخاصة ان تعالج المتقاعدين الذين يعانون في الغالب من السكري والضغط والقلب والسرطان.

البنية التحتية الصحية يستهلكها الوافدون وهذا حقهم، ولكن لا اريد ان اتهم شركات التامين ولكن هناك شركات غير محترمة، التامين الصحي للمتقاعدين تجربة تحتاج إلى اعادة تقييم، وهو ليس حلا امثل، وعلى هيئة الاستثمار ان تستثمر داخل الكويت بإنشاء مراكز صحية وهي مربحة.

جمال العمر: الشكر للجنة الصحية ووزير الصحة وكنت اتمنى وجود وزير المالية لانه مشروع ليس بجديد، والى الآن مستشفى التامينات الاجتماعية لم ينفذ رغم تهيئة الظروف، هل يعقل الغاء المستشفيات نتيجة خلاف بين وزيري الصحة والمالية، وايقاف المشاريع وعدم تنفيذها الموضوع الذي اثاره رئيس لجنة الميزانيات ونوقش في مجلس الوزراء، ونتمنى ان يشمل القانون الاطفال والمعاقين.

يعقوب الصانع: السؤال المطروح هل التامين الصحي للمتقاعدين من باب الترف او من باب الالتزام، ومن باب المحبة والامتنان تجد ان المتقاعدين وكبار السن لهم حقوق وواجبات ومن واجب الدولة ان تقدم الكثير.

التامين الصحي يجب ان يكون للمواطنين والوافدين مستقبلا، ويجب الا نقدم الخدمات بهذه الطريقة الى ابد الابدين وهناك من يأتي بكروت زيارة ويستفيد من الخدمات الصحية.

روضان الروضان: وزارة الصحة ميزانيتها تجاوزت المليار دينار ومازالت الخدمات متردية والقانون ليس بمستوى الطموح فلو كان يشمل جميع المواطنين عندما كنت وزيرا للصحة طرح التامين الصحي للجميع وقدرت التكلفة بـ 300 مليون دينار وبدلا من ترسل للعلاج بالخارج، راح ياتي إلينا من يعالج في بلدنا، وميزانية الصحة رهيبة ومع ذلك هناك مواطنون لا يجدون سريرا.

محمد الحويلة: نتمنى ان يشمل القانون لاحقا كل فئات المجتمع الكويتي ووزير الصحة قدم تطويرا للوضع الصحي، ويجب استثمار الطفرة المالية في تقديم خدمات صحية مميزة للمواطن الكويتي، نتمنى تفعيل الجانب الرقابي وفتح المجال امام الشركات الاجنبية والعالمية من اجل الحصول على الامتياز لتقديم خدمات صحية مميزة.

مبارك الخرينج: نحن نثق بوزير الصحة وانجازاته التي لاحظنا اخيرا وان كان هناك سلبيات، التشخيص وما ادراك ما هو هناك مرضى يذهبون ضحية الخطا في التشخيص، اتمنى ان تمدد مدة معينة للمكاتب الصحية في الخارج ونسعى الى زيادة عدد الموظفين في المكاتب.

وزير الصحة علي العبيدي: اشكر من اثنى علي وعلى الملاحظات واؤكد انني دونتها، ونحن في الوزارة لا ندعي الكمال والتمام وانما ندعي تذليل العقبات التي تواجه اهل الكويت، لدينا مشاريع عديدة تتمثل في انشاء مستشفيات لدينا «9» مستشفيات تم التوقيع على 4 مستشفيات و3 جاهزة للترسية، ونعمل على انهاء المستشفيات خلال 4 أو 5 سنوات، ونحن لا نعني بالتامين الصحي إلغاء القطاع الخاص وانما القطاع الحكومي والخاص جناحات لتقديم الرعاية الصحية.

كامل العوضي: اشكر من قدم القانون وانا قدمته في المجلس المبطل وانما قدمته اقتراح برغبة.

المقرر سعدون حماد: اقتراحات برغبة لا تناقش.

الرئيس القائم: هل يوافق المجلس على تثبيت الاقتراح «موافقة».

المقرر سعدون حماد: هناك تعديل من النائب محمد طنا ان يشمل التامين اصحاب المساعدات الاجتماعية، المادة الثانية تشمله يجوز اضافة فئات وفقا لصلاحية الوزير. محمد طنا: المتقاعدون يستحقون ولكن من المفترض ان يشمل من يتسلم مساعدات من وزارة الشؤون.

صالح عاشور

■ الروضان: وزارة الصحة ميزانيتها تجاوزت المليار دينار ومازالت الخدمات متردية والقانون ليس بمستوى الطموح

طنا

التصويت على قانون المحكمة الدستورية

م	اسم العضو	موافق	غير موافق	ممتنع
1	أحمد عبدالله مطيع	√		
2	انس خالد الصالح			√
3	جابر المبارك الصباح			
4	جمال حسين العمر			
5	حمدان سالم العازمي	√		
6	حمد سيف الهرشاني	√		
7	حمود محمد الحمدان	√		
8	خالد الجراح الصباح			√
9	خلف دميثير العنزي			
10	خليل ابراهيم الصالح	√		
11	خليل عبدالله أبل			
12	راكان يوسف النصف	√		
13	روضان عبدالعزيز الروضان	√		
14	سعد علي الخنفور	√		
15	سعدون حماد العتيبي	√		
16	سعود نشمي الحريجي	√		
17	سلطان جدعان الشمري	√		
18	سلمان حمود الصباح			
19	سيف مطلق العازمي	√		
20	صالح أحمد عاشور	√		
21	صباح الخالد الصباح			
22	طلال سعد السهلي			
23	عادل مساعد الخرافي	√		
24	عبدالحميد عباس دشتي	√		
25	عبدالرحمن صالح الجيران			
26	عبدالعزيز عبداللطيف الابراهيم			
27	عبدالله ابراهيم التميمي	√		
28	عبدالله محمد الطريجي	√		
29	عبدالله مرزوق العدواني	√		
30	عبدالمحسن مدعج المدعج			
31	عدنان سيد عبدالصمد			√
32	عسكر عويد العنزي			
33	علي سعد العبيدي			√
34	علي صالح العمير			√
35	عودة عودة الرويعي		√	
36	عيسى احمد الكندري			√
37	فيصل سعود الدويسان		√	
38	فيصل فهد الشايع		√	
39	فيصل محمد الكندري		√	
40	كامل محمود العوضي		√	
41	ماجد موسى المطيري		√	
42	ماضي محمد الهاجري		√	
43	مبارك بنيه الخرينج		√	
44	مبارك سالم الحريص		√	
45	محمد الخالد الصباح			
46	محمد طنا العنزي		√	
47	محمد عبدالله المبارك	√		
48	محمد مروي الهدبة		√	
49	محمد ناصر الجبري			
50	محمد هادي الحويلة		√	
51	مرزوق علي الغانم		√	
52	منصور فالح القفيري		√	
53	نبيل نوري القضل		√	
54	هند صبيح الصبيح	√		
55	ياسر حسن أبل	√		
56	يعقوب عبدالمحسن الصانع		√	
57	يوسف سيد الزلزلة		√	

حضور «45» | موافق «35» | غير موافق «0» | ممتنع «9» | لم يصوت «1»